تضامنوا مع حملة المدى.. "الحريات أولاً"

هواء في شبك

(هذا ما وجدت عليه أبي)

يحكى ان احد العلماء اجرى تجربة على خمسة من القرود، فوضع لها سلما ووضع في اعلى السلم (موزة)، صعد قرد ليأخذ الموزة، فقام العالم برش الماء البارد على بقية القرود، اكل القرد الموزة وعاد، فكرر العالم التجربة ووضع موزة اخرى، فهب لها قرد آخر، ولكن هذه المرة، قام الاربعة الآخرون بضرب القرد بعد ان رش العالم الماء البارد عليهم، انتهى الامر عند هذا ولم يتجرأ احد من القرود بارتقاء السلم، فقام العالم باستبدال احد القرود، هذا الجديد حين رأى الموزة صعد بلا مبالاة، وحين اكل الموزة وهبط ضرب ضربا مبرحا وهذه المرة بلا ماء بارد، فقام باستبدال قرد آخر فضرب هو الآخر بلا ماء بارد واشترك بضربه القرد الجديد والذي لايعلم لماذا يضرب من يأكل الموزة؟ استمر الامر بعد استبدال جميع القرود، وبقي الضرب الذي لم يعرف سببه اي من القرود المستبدلة.

هذا الامر يدخل ضمن قاعدة (هذا ماوجدت عليه ابي)، وهذه القاعدة حاربها الاسلام من قبل، وحاربتها المسيحية واليهودية على حد سواء، لأن هذه القاعدة لو كتب لها الاستمرار، لكنا اليوم نحمل آلهتنا في جيوبنا، ولبقي اللات وعزى وهبل، ولكن التطور الانساني والفكري والنزوع لدى الانسان للترحيب بكل جديد، في ثورة على المألوف والمستهلك زائدا الشخصية الجذابة التي كان يتمتع بها الرسول، جعلت اساطين قريش في حيرة من امرهم، وليسلموا أخيرا للجديد المتطور، وهذه الاصلاحات تنسحب على زماننا، مايعني ان التجديد ضرورة من ضرورات استمرار الافكار وديمومتها، وان ماطرحه المصلحون قبل آلاف السنين، لايمكن ان يبقى على حاله، خصوصا وان هنالك بابا مايزال مفتوحا على التجديد والتطوير.

غالبا ما نلعن الحظ الذي جعلنا متخلفين خلافا لجميع خلق الله، والحظ المسكين لم يكن طرفا في هذه المعادلة، وانما جمودنا وانغلاقنا، هو ماجعل الامور تصل الى هذا الحد، ولنأتي بمثال على الجمود لدى بعض الطوائف التي تؤمن بقاعدة (هذا ما وجدت عليه ابي) فهذه الطائفة تقول ان بناتها في الزواج لبنيها، مازاد في عزلتها، وابقاها محجمة، ناهيك عن الولادات التي غالبا ماتكون مشوهة وتحمل جميع الامراض الوراثية.

وبعد فأن من يرفع صوت الحرية والحقوق المدنية، محاولا التغيير ولو قليلا، يحارب من قبل المتمسكين بهذه القاعدة، وليت شعري لو ان مايجري علينا اليوم، جرى على من قبلنا من قبل، لما كتب كاتب ولا طوّر عالم، ولرفضت جميع الرسالات بالجملة، ولكان الجمل ارقى واسطة نقل لدينا الان، ولكانت الكرة الارضية لاتدور، وانما هي ثابتة، ولبقي الغيم معلقا في اللسماء يضربه ملك بسوطه.

لقد وصم البعض انتفاضة الحريات التي بدأت في شارع المتنبي، بوصمة يظن هو بحسب مايملي عليه جموده، انها تستطيع افشال هذه الانتفاضة، خصوصا وان الساحة مليئة بالخصوم، داعيا الى تعاطي الاشياء بالسر، اما الاعلان فهو رذيلة اجتماعية؛ يعني ان ابني الصغير اذا تصرف تصرفا غير اعتيادي من خلف ظهري فهو ابن بار، اما اذا جاهر به امامي فهو عاق، وهذا الاسلوب الخاطئ ينسحب الى مايجري الان من سرقات وفساد مالي، لولاه لماكانت دبي افضل من بغداد عمرانيا في شيء، ولما اصبحت الجزرات الوسطية تنقلب من حال الى حال، ولما هرب المقاولون بأموال الدولة.

ان الدهاليز المظلمة التي يسلكها الاخرون قد اباحت لهم كل شيء، السرقة تحت غطاء وقاعدة والنساء تحت غطاء وقاعدة، ولذا فان سلوك من يحاول خداع الناس والله في شرع كهذا مبرر.

ان هذه المغالطة وما سبقها من مغالطات، واتهام الاخرين بالالحاد والزندقة التي لم نتوصل الى معناها حتى الان، هذا كله اساس مانحن فيه من العزلة والتقهقر، في حين الساحة تبقى مفتوحة لحرية العبادات، لتحجم الحريات الاخرى، لنترك قاعدة هذا ماوجدت عليه ابي، ولندع الناس تتنفس غير رائحة المؤامرة والبارود.

■ عبدالله السكوتي

سياسيون ينتقدون محاصرة الحريات

مستشار للمالكي: المدى معروفة بدعمها للعملية السياسية ومجلس بغداد لا يملك صلاحية غلقها

□ بغداد/ المدى

بعد ان تعرضت مؤسسة المدى الى تهديدات ووعيد رئيس مجلس محافظة بغداد بأغلاقها وبعد ان وصفها بالموبوئة انتقد عدد من السياسيين هذه التصرفات، مشددين في الوقت نفسه على حرص المدى في الحفاظ على الحريات العامة ودعمها للعملية الديمقراطية.

المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء، علي الموسوي اكد وفي تصريح لـ"المدى" ان مجلس المحافظة ليس له اي صلاحية في غلق اي مؤسسة اعلامية.

واضاف الموسوي ان غلق اي صحيفة يجب ان يكون وفق قرار قضائي وعلى ان يكون مسببا، فلا يطبق قرار الغلق دون سبب معين، موضحا انه لم يتم غلق اي صحيفة طوال الفترة الماضية حتى تلك الصحف المحرضة، فكيف يتم غلق مؤسسة مثل"المدى"البناءة المعروفة بدعمها للعملية السياسية وتعمل على تطوير الطاقات الاعلامية،

المدير التنفيذي لهيئة المساءلة والعدالة علي اللامي اشار وفي حديث لـ"المدى" إلى انه من غير الممكن وبأي حال من الاحوال تقييد الحرية كونها مكفولة بنصوص دستورية وقانونية، موضحا ان على جميع الاطراف تقبل جميع الآراء.

واضاف اللامي ان مسألة حرية الرأي لا تتعلق فقط بالصحافة والاعلام انما تتجاوزها لتصل الى جميع المواطنين ولا يحق لأي طرف اسكات الاخر، معربا عن اعتقاده ان صحفية المدى برفضها لقرار مجلس المحافظة لم تقم بأي عمل خارج السياقات القانونية او الدستورية.

وبين اللامي: ان مسألة رفع دعوى على مؤسسة المدى سوف لن يخيفها، باعتبارها مؤسسة كبيرة ولديها من الخبراء القانونيين ما يكفي للدفاع عن حقها، مشددا على ان "سياسة ان لم تكن معي فأنت ضدي" التي يسعى مجلس المحافظة الى تطبيقها انها سياسة خاطئة، لافتا الى ان هذا الامر يجب ان يكون في البرلمان ايضا فحين يصدر قرار معين يجب على الجميع احترام كل وجهات النظر المؤيدة والمعارضة، منوها الى انه لم يسمع وحتى الان ان مؤسسة المدى تجاوزت حدود المهنية الاعلامية، واصفاً تهديد مجلس المحافظة بغير المقبول، ناصحا جميع الاطراف باللجوء الى القضاء حتى يأخذ كل ذي حق حقه.

المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا اوضح وفي تصريح لـ"المدى"ان العملية الديمقراطية الوليدة في العراق تحتاج الى وسائل دعم لها ومن اهم الوسائل هذه الاعلامية.

واضاف الملا: ان الاعتراض الذي كان في الفترة التي سبقت الـ٢٠٠٣ هو على نهج النظام السابق وبالتالي ان مجلس محافظة بغداد هو الاخر بدأ يأخذ نفس النهج في تقويض الحريات والعمل من اجل اسكات الاصوات وفرض أيديولوجية معينة، محذرا من اسلوب الوعيد الذي لجأ اليه كامل الزيدي، مشددا على ضرورة دعم المؤسسات الاعلامية، وان المدى واحدة من المؤسسات التي دعمت العملية الديمقراطية.

في حين يرى القيادي الكردستاني النائب نجم الدين كريم في حديث لـ"المدى"ان صحيفة المدى مستواها عال، وتتناول مواضيع تمس الشارع والمجتمع وتجمع ما بين الاراء المختلفة وهذه حرية الصحافة، الا ان هذا الامر قد لايعجب البعض ومن ثم تتعرض الى انتقادات من بعض الجهات التي ضد الديمقراطية، مشددا على حاجة الشارع العراقي الى مثل هكذا صحيفة تعمل بمهنية ومصداقية وتتعاطى بايجابية مع الحالة العراقية.

فيما قال عضو الائتلاف الوطني، القاضي وائل عبد اللطيف لـ"المدى"ان الباب الثاني من الدستور يضمن الحقوق والحريات، فاعطى لكل مواطن حق النشر والطباعة والكتابة.

ولايرى عبد اللطيف ان كامل الزيدي يسير مع الحقيقة حين اطلق تهديدات باسم مجلس محافظته لغلق مؤسسة المدى، كما ان الامر يتنافى مع الديمقراطية، لافتا الى ان الكل يجب ان يحترم الكل، فالعراق متعدد الافكار هنالك التيار الديني والليبرالي والعلماني، وان فرض مثل هكذا افكار يعني ارجاع العراق الى عصر الدكتاتورية ولكن بصبغة دينية.

وتساءل عبد اللطيف: هل ان دور مجلس المحافظة هو تنفيذي ام رقابي، واذا كان الجواب تنفيذياً فما هي صلاحيات المحافظ اذن، موضحا اين صلاحيات البرلمان الاتحادي وأين دور الحكومة المركزية؟ فالزيدي وبحسب الدستور لا يملك اي سلطة لغلق المؤسسات، وان كان الامر يتعلق بالكلام فقط، فأن ذلك من حقه، ولكن في حدود الكلام المسؤول، متمنياً من مؤسسة المدى ان تتعاطى مع هذه الاتهامات بمهنية كما عهدها في السابق وان لا تتهور في عملها وان كانت ترى ان هنالك اهانة لها فيتم اللجوء الى القضاء لرد الاعتبار.

وزاد عبد اللطيف: ان وضع المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات اضعف ممّا كان في السابق في ظل القانون الحالي، فيستطيع كل من البرلمان الاتحادي او الحكومة المركزية ان تقيل او تحاسب المحافظة اذا ماتجاوزت صلاحياتها.

النائب عن التحالف الكردستاني عادل برواري وصف وفي تصريح لـ"المدى"تصريحات كامل الزيدي بالمتسرعة وغير المدروسة، مشددا على ضرورة ان يعيد النظر بها، معتبرا مجلسه لا يملك الحق في اغلاق اي مؤسسة اعلامية.

واضاف برواري: ان جريدة المدى لها مواقف قوية في دعم العملية السياسية في العراق، كما لها مواقف قوية تجاه الشعب بكل مكوناته، ولها ثقلها في الساحة، وان التهديد بأغلاقها هو تجاوز على الحريات العامة خصوصا وان البلد يعيش في حالة من الديمقراطية والحرية المطلقة للصحافة ولكل شخص ان يعبر عن رأيه.

من جانبه اشار رئيس كتلة حل احدى مكونات القائمة العراقية احمد المساري في حديث لـ"المدى"الى انه لم يلحظ اي مؤشرات سلبية على عمل صحيفة المدى، موضحا ان حرية الرأي مكفولة من الدستور ولا يجوز لأي جهة كانت تكميم الافواه.

واضاف المساري: ان مجلس النواب سيسعى خلال الفترة المقبل لقر قانون حماية الصحفيين، موضحا انه لايجوز وصف اي مؤسسة اعلامية رصينة مثل"المدى"بما قال الزيدي"موبؤة"مجرد لأنها خالفت الرأي على اعتبار انه يجب ان يكون لكل شخص الحرية في التعبير عن رأيه.

من جانبه انتقد النائب عن ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي في تصريحات لـ"المدى"تهديدات الزيدي، محذرا من التحول الى النزاعات الشخصية بين رئيس المجلس والمدى.

واضاف المطلبي: انه كان يفترض من الزيدي اذا ما احس ان هنالك خرقاً للقانون من قبل مؤسسة المدى اللجوء الى القضاء لا اطلاق التهديد والوعيد، مشددا في الوقت نفسه على ان الصحافة في العراق حرة ولا يجوز لأحد تقييدها، موضحا ان كل الصحف العراقية محترمة ولا يجوز وصفها بما هو لا يليق بها، مبينا انه شرف عظيم لـ"المدى"ان تكون محط اهتمام ونظر شخصيات مهمة في البلد، وهذا يدل على مدى الانتشار والاتساع الذي حققته.

من جانبه اعتبر القيادي في الحزب الاسلامي النائب عن كتلة الوسط محمد اقبال في حديث لـ"المدى"ان من حق اي مؤسسة التعبير، خصوصا بعد التحول الديمقراطي الذي عاشه العراق بعد ٢٠٠٣، مشددا على عدم وجوب محاسبة اي مؤسسة اعلامية على ما تنشره من اخبار او ما تمثله من رأي، خصوصا اذا لم يكن هذا متقاطعاً مع الدستور والقوانين، مؤكدا ان اسلوب التهديد والوعيد الذي لجأ إليه رئيس مجلس محافظة بغداد هو مرفوض جملة وتفصيلا وسوف لن يجدي نفعا، فالحريات والتعبير عن الرأي مكفول بموجب الدستور النافذ.

يهدد بغلق "المدى"..ويتوعد بالزلازل

كامل الزيدي في حديث صحفي يزعم أن "المدى مضرة في بغداد.. وأول من اعتدى على حرية المواطن"

إعلاميون: المدى رفعت صوتها للحفاظ على الحريات..ورئيس مجلس المحافظة "دكتاتور جديد"

□ بغداد/ وائل نعمة

اول امس هدد كامل الزيدي بتسيير مظاهرات"مليونية"تأتمر بأمره،واتهم مجموعة المثقفين الذين اعتصموا مع (المدى) ورفعوا اصواتهم"الحريات اولا"بمجموعة من المأجورين. عاد اليوم ليهدد باغلاق"المدى"لانها اصبحت مضرة في بغداد–حسب وصفه–.

ففي تقرير نشرته اليوم وكالة (اكانيوز) اكد كامل الزيدي ان مجلس المحافظة يدرس حاليا كيفية العمل على"غلق مؤسسة المدى"التي اصبحت مضرة في بغداد".

وبين ان هناك عشائر ومنظمات ومواطنين يرغبون بالتظاهر ضد تلك المؤسسة"لكننا نمنعهم، وإن كان بامكاننا ان نزلزل الارض تحت اقدام مثل هذه المؤسسات، الا اننا لانريد سجالا بين الناس حول مؤيد ورافض لتلك المحلات".

واضاف في حديثه مع كالة (اكانيوز)"انهم يقولون انهم يدافعون عن المسيحيين لكنهم اول من اعتدى عليهم بفتحهم البار والنادي". اما في تظاهرة يوم الجمعة فان اتحاد الادباء الذي يفترض ان يكون فيه مكان لتناول الشاي والقهوة ومكان ترفيهي للعوائل، فانه اقام الدنيا ولم يقعدها من اجل غلق البار، لكنه لم يفعل الشيء نفسه حين حرم اتحاد الادباء العرب الادباء العراقيين من العضوية لسنوات طويلة وكأن اتحاد الادباء تحول الى بار للخمر فقط".

الزيدي وصدام حسين

وفي هذا الشأن اشار اسماعيل زاير رئيس تحرير جريدة الصباح الجديد لـ(المدى) الى ان محاولة او سعي كامل الزيدي لاغلاق جريدة المدى–حسب ادعائه– تكون مقبولة لو كان يملك قضية قانونية ضدها،يستطيع في ذلك الوقت الذهاب الى المحاكم اذا انتهكت (المدى) القوانين،حينها سيكون للقضاء كلمته، لكن القضية ليست كما تبدو،فان رئيس مجلس محافظة بغداد يخفي وراء هذه التهديدات قضايا اخرى،ويعد لحملة ضد الحريات في البلاد.

واكد زاير"انها محاولة فاشلة وتدل على جهل وضيق افق القائمين على مجالس المحافظات،والذين يتخذون من اسم الرب والدين حجة للتضييق على حرية المواطن".

كما لفت الى ان الموظفين الذين اختارهم الشعب جاءوا لخدمة المواطن وتحقيق متطلباته كما وعدوا،ووفق هذه الوعود اختارهم المواطن،لكنهم انقلبوا ضد المواطن وتنازلوا عن خدمته، وهم لا يملكون الحق والصلاحيات في اغلاق اي مؤسسة اعلامية.

ويشدد على ان (الزيدي) قد حنث باليمين الذي اقسمه لخدمة المواطن، لوقوفه ضد الدستور والقانون،وهو يشبه الدكتاتور صدام حين اقسم بالحفاظ على الشعب والقانون ولكنه انتظر الفرصة لكي يحنث بقسمه ويقتل ويبدد ثروات شعبه.

وينوه الى ان كلام الزيدي الذي يدعي فيه قدرته على اغلاق (المدى) سبب خيبة امل للمواطن الذي كان يعتقد ان سبب وجود مجالس المحافظات هي لتوفير الخدمات والماء والكهرباء والاهتمام بالمستشفيات والطرق ورفع النفايات التي تكدست في شوارع وساحات بغداد والقضاء على البطالة،وليس هدفه ان يتناسى كل هذه النواقص ويصبح همه اغلاق المؤسسات الصحفية.

الوسائل القذرة

فيما اكدت فيروز حاتم مديرة قناة الحرية الفضائية في حديث لـ"المدى"بانها لا تستبعد قيام هذه الشخصيات امثال كامل الزيدي بفعل اي شيء لتحقيق مآربهم ما دامت قوى الردع الحكومي ضعيفة،سيما انهم لا يهتمون للضغوطات الشعبية.

ولاتستغرب في لجوء المعارضين لحرية الاعلام ان يستخدموا وسائل قذرة لاسكاتها،بتهديد كادره او السعي لتصفيتهم، وان العراق قد شهد الكثير من حوادث الاغتيال ضد شخصيات اعلامية كان لها موقف ضد مسؤولين في الدولة.

وتشير حاتم الى ان هذه الجهات تريد ان نعيش في حياة الغابة وان تكمم افواه الاعلاميين وتسكت اصوات الحق،باستخدام المسدسات الكاتمة.

وشددت على ان قناة الحرية تتبنى قضية الحريات مع المدى وتقف ضد اي شخص يحاول ان يغلق مؤسسة صحفية او ينوه الى ذلك، ونؤكد ان مجالس المحافظات عليها الاهتمام بالخدمات بدل التهديد،كما يجب ان يحاسب الزيدي من قبل رئيس الوزراء على كلامه وتصرفاته غير القانونية.

الرجل غير المناسب

بالمقابل اشار الاعلامي امير الحلو في اتصال مع (المدى) الى ان الدستور العراقي والقوانين والانظمة، تؤكد ضرورة توفير الحريات العامة للشعب وصيانتها،وعدم المساس بها من قبل اي جهة ولأي سبب كان،لذلك الحملة التي قادتها المدى دفاعا عن الحريات تحظى بتأييد ومساندة جميع المثقفين والمدافعين عن الحرية في البلاد.

كما اكد"ان اي جهة في البلاد لاتملك الحق ولا بأي نسبة كانت بفرض افكارها الخاصة على المواطن،فتلك الممارسات دكتاتورية،ولاتختلف عن الممارسات السابقة التي عانى منها العراقيون".

كما شدد على ان الكثير من المواطنين لم يكونوا مقتنعين بأداء ووجود الزيدي في موقعه على رأس مجلس محافظة بغداد،واليوم نتأكد من عدم صلاحه لهذا المركز.

ودعا الحلو كل المثقفين ان ينضموا الى المدى حتى نقطع الطريق امام الزيدي وامثاله في محاولته لقمع الحريات واغلاق الصحف.

خيبة أمل المثقفين

فيما اكد علي خصباك رئيس تحرير جريدة بغداد ان (المدى) مؤسسة معروفة بمهنيتها وبحيادتها،وفيها خيرة المثقفين والصحفيين،والكل مؤمن بطروحاتها وبنهجها،واستطاعت خلال السنوات السابقة ان تحدث تغييرا ومنعطفا في عالم الصحافة.

وشدد على ان هذه القرارات الارتجالية وغير المحسوبة من قبل رئيس مجلس محافظة بغداد لاتليق ببلد يراد له ان ينهض على دعائم الديمقراطية والحرية،واشار الى ضرورة ان يقف كل الاعلاميين ضد القرارات الجائرة وان يعبروا بكل الطرق السلمية عن موقفهم،سواء باقامة الاعتصامات والمظاهرات والمنتديات.

واوضح"اننا نقف مع المدى ضد اي سعي من اي جهة لاغلاقها،وان مجلس محافظة بغداد،عليه ان يخدم المواطن البغدادي،ولايلجأ الى تقييده،والتهديد بغلق المؤسسات الصحفية،لان هذا يمثل خيبة امل لكل المثقفين والعراقيين بالعهد الجديد وبدولة القانون والدستور".

مغامرة الزيدي

واشار د.عبدالسلام السامر عميد كلية الاعلام في جامعة بغداد الى ان مجلس محافظة بغداد لايملك الحق باغلاق اي مؤسسة صحفية،وهو تجاوز على حرية الرأي.

واكد"هذه مغامرة غير محسوب لها من قبل كامل الزيدي،وبادرة خطرة ضد حرية الصحافة في البلاد،وكان عليه ألا يتحدث عن اغلاق مؤسسة صحفية،لانه يسيء الى المجلس بشكل عام،والى العملية السياسية بشكل عام،على اعتبار ان العملية السياسية سائرة على الديمقراطية وتطبيق القانون،ولاتوجد ديمقراطية ولايمكن تحقيقها في اي بلد بدون آراء حرة واعلام حر".

الدكتاتور الجديد

كما اكد الاعلامي الدكتور كاظم المقدادي في حديث مع المدى"ان الزيدي يتصرف وكأنه دكتاتور جديد".

واشار الى ان رئيس مجلس محافظة بغداد كان ينتباهى دوما بنهاية الفترة الصدامية وحصل الشعب على حريته والخلاص من القمع،بدأ الان يقوم هو بذلك ابتداءا باغلاق نادي اتحاد الادباء،ووصف المثقفين بانهم مأجورون،واليوم يخطأ ايضا ويهدد بغلق جريدة المدى.

ويوضح ان الزيدي لديه قصور بالثقافة،وان كلامه يعد خطورة كبيرة على حرية الاعلام في العراق.

من يملك الحق؟

بالمقابل اكد سالم مشكور احد امناء هيئة الاعلام والاتصال ان فتح الصحف لايحتاج الى موافقة وان اغلاقها ليس من صلاحية هيئة الاعلام.

مؤكدا في الوقت نفسه انه لايعلم من المسؤول او من يملك الحق لاغلاق الصحف،في وقت تقوم هيئة الاعلام بمحاسبة وباغلاق الاذاعات والقنوات الفضائية وفق القانون والضوابط.

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون